

غاز مصر ينضب وحقل ثانٍ يتراجع إنتاجه إلى النصف



الخميس 18 يوليو 2024 07:50 م

يفاقم ضهور غاز مصر من أزمة الكهرباء التي تتجه من سيئ إلى أسوأ، وفقاً لما تؤكدُه الأرقام المتداولة عن شبكة توزيع الغاز الوطنية والتزام الحكومة بجدول انقطاع التيار عن المواطنين والأحياء في المحافظات، حيث تتعرض أهم ثلاث مناطق إنتاج كبرى للغاز في المياه العميقة بالبحر المتوسط وشمال غرب الدلتا، إلى التراجع الحاد، مع انخفاض معدلات استخراج الغاز من المشروعات البرية في الجيزة والفيوم وكينج مريوط بالإسكندرية، وتأكيد شركات الإنتاج الدولية أن عمليات الاستكشافات التي تدرسها على مدار 10 سنوات، بأن الكميات المستقبلية للإنتاج بالمواقع الجديدة، غير اقتصادية

وقد عجلت الأزمة الحادة الضاربة في إنتاج غاز مصر المتداعي بدفع وزارة البترول على مدار اليومين الماضيين، لخمس سفن من إجمالي 21 شحنة غاز اشترتها من السوق الفورية للغاز لاستهلاكها خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر 2024، بنحو 1.18 مليار دولار، لضمان توفير الحد الأدنى من احتياجات البلاد من الغاز يومياً، في ظل تزايد عجز الإنتاج وتعرض المصانع الكبرى للتوقف

عملياً، تسبب أزمة غاز مصر فوضى شديدة في قطاعات الصناعة والكهرباء والتجارة الداخلية، يوفر الغاز نحو 70% من احتياجات قطاع الكهرباء للمحروقات يومياً، أدى تراجع عمليات الإنتاج إلى استمرار انقطاع التيار ما بين ساعتين إلى 4 ساعات يومياً في أنحاء البلاد، وتذبذب عمليات تشغيل مصانع الأسمدة، سبب رفع أسعار طن السمادة من 12 ألف إلى 24 ألف طن خلال شهري يونيو ويوليو 2024، مع شح هائل في العرض المحلي وتراجع الصادرات للأسواق الدولية

في هذا الصدد، يتوقع خبراء تحديثوا لـ"العربي الجديد" شرط عدم ذكر أسمائهم، أن تمتد أزمة غاز مصر لسنوات، لتظل جداول انقطاعات التيار سائدة لسنوات، في ظل عدم زيادة إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة بمعدلات كبيرة، وتراجع إنتاج آبار الغاز والنفط، وارتفاع معدلات الدين الخارجي ونقص النقد الأجنبي

وتدفع الأزمة الحكومة إلى شراء الغاز المسال بسعر 13 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بما يمثل ضعف القيمة السوقية، وفقاً لتصريحات الدكتور محمد فؤاد خبير اقتصاديات الطاقة والبرلماني السابق

يشير فؤاد إلى أن شراء صفقات الغاز الفورية من السوق الدولية، عملية شديدة الكلفة، بينما كان يمكن أن تتفادى الحكومة المزيد من الخسائر وانقطاعات التيار الكهربائي، بإبرام صفقات مبكرة بأسعار مقبولة، تبلغ نحو 6.5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وهي الأسعار نفسها التي تحصل عليها بعقود طويلة الأجل مع إسرائيل

وسبق أن أعلنت الشركة القابضة للغاز "إيجاس" أن شحنات الغاز بكمية تبلغ نحو 155 ألف متر مكعب من الغاز المسال، تستهدف توفير احتياجات محطات الكهرباء من الوقود وتخفيف الأحمال للأسبوع الثالث من يوليو الجاري، فيما تدفع أزمة غاز مصر الحكومة إلى مطالبة الشركات المنتجة بزيادة الإنتاج في آبار البترول عن مستوياتها الإنتاجية الطبيعية، بما يضر بخزانات الآبار والعمليات الإنتاجية

واقعاً، تحولت مصر من مصدر للغاز المسال بقيمة 7.14 ملايين طن يناير 2023، إلى مستورد للغاز بعد أن تبذرت آمال الدولة في حقل ظهر الذي انخفض إنتاجه بنسبة 59% من قدرته الإنتاجية، ليصل إلى 1.9 مليار قدم مكعب بدلاً من 2.7 مليار قدم مكعب يومياً، وسط انسحابات من شركات الاستكشاف الكبرى، وتخلي بعضها عن مناطق إنتاجية واعدة، تمارس شركات إنتاج النفط والغاز الدولية ضغوطاً على الحكومة لرفع حصتها من عوائد حقول الإنتاج الحالية، وسداد ديون مستحقة لها عن عامين سابقين، بقيمة 6.7 مليارات دولار، مقابل الالتزام باستمرار أعمالها

ووسط تحديات اقتصاد منهك يشهد انهياراً حاداً بعوائد قناة السويس وانقطاع التيار الكهربائي، تدفع الحكومة إلى بيع الأصول والأراضي العامة، لسداد الدين الخارجي المتصاعد، سددت الحكومة 1.2 مليار دولار الشهر الماضي، من مستحقات شركات البترول، زادت النسبة إلى 25% لشركة "إيني" الإيطالية، مكتفية على لسان مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء، بسداد الديون على أقساط متتالية، من دون تحديد سقف زمني، بما أغضب شركات الإنتاج، خاصة الشركات التي تورد إنتاجها إلى شبكة الغاز المحلية مباشرة

وقد أدى عدم التزام الحكومة بجدول سداد الديون للشركات الأجنبية، إلى تجميد موقف شركات التطوير والاستكشاف، وعدم توجه الشركات المنتجة للصرف على زيادة معدلات إنتاج غاز مصر المتراجع، لحين "تحسن مناخ الاستثمار" و"تحسين المركز المستحق للشركات الحاصلة على الامتياز". وتخلت الشركات الكبرى عن مناطق الاستكشاف الحدودية، ومنها بريتش بتروليم، التي تنازلت عن منطقة شمال السلوم، وتنازلت "توتال إنبرجي" الفرنسية عن حصتها في منطقة شمال الحماد البحرية التي تشارك فيها بحصة 25% مع شركة إيني الإيطالية، وحصتها في مصنع تسييل الغاز في أدكو الذي تديره شل الهولندية، بطاقة إنتاجية 7.2 ملايين طن غاز مسال سنوياً

وأكد الخبراء انخفاضاً جديداً في إنتاج غاز مصر إلى أقل من خمسة مليارات قدم مكعب يومياً، ليعود بالإنتاج الكلي من الغاز إلى مستويات عام 2017، قبل تشغيل حقل "ظهر"، بينما تزيد احتياجات البلاد عن 6.3 مليارات قدم مكعب يومياً.

في هذه الأثناء، يحاول كريم البدوي وزير البترول الجديد استغلال خلفيته السابقة، بعمله في شركات الاستكشاف والتشغيل الدولية، إصلاح العلاقات المتوترة بين هيئة البترول، والشركاء الأجانب، لجسر الهوة العميقة بين الحكومة ومستثمري غاز مصر ونفطها.

أجرى البدوي مشاورات مع قيادات "إيني" الذين قابلوه عقب توليه منصبه الأسبوع الماضي، لإزالة التوتر الذي انفجر بعد تراجع الإنتاج في حقل "ظهر" وسبل دفع مستحقات الدائن الأكبر للوزارة، وإمكانية تعويض الانخفاض الهائل في إنتاج آبار ظهر في الفترة المقبلة.

منحت الحكومة "إيني" امتيازاً بنسبة 100% للبحث عن الغاز مع شمال بور فؤاد مع زيادة حصتها بنسبة 34% منفردة، مقابل 33% لبريتش بتروليم و33% قطر للطاقة، للبحث عن الغاز شرق بورسعيد.

دعا الخبراء الحكومة إلى أهمية مراجعة استراتيجيتها في تشغيل آبار غاز مصر بأن تعلم أن حاجتها الماسة إلى الغاز التي تدفعها إلى الضغط الهائل بما يفوق قدرة الآبار على التدفق الطبيعي للغاز، سيكون ثمنه فادحاً.

تراجع الإنتاج في حقل "رافين" ثاني أكبر منتج لكميات غاز مصر والذي تديره وتشغله شركة بريتش بتروليم "BP" الشهر الجاري إلى 50% من طاقته الإنتاجية، منذ يناير 2023. يعد حقل "رافين" أكبر مساهم منفرد في إنتاج المكثفات، في البلاد، والتي تستخدم في صناعة البتروكيماويات والأسمدة، إذ يساهم في إنتاج 42 ألف برميل يومياً من المكثفات منذ 2021، بما يمثل ثلثي الطاقة الإنتاجية على مستوى البلاد والتي تقدر بنحو 60 ألف برميل يومياً 2022، بينما انخفضت في مايو الماضي 2024 إلى أدنى مستوى لها منذ فبراير 2021، لتصل إلى 43 ألفاً و500 برميل فقط، التي تأتي أغلبها من آبار الجيزة والفيوم وليبرا وتاروس.